أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الهدر التنظيمي في إدارة أملاك الدولة في دولة الكويت

فهيد عبد الرحمن المطيري*

تاريخ استلام البحث: 2024/7/23م تاريخ قبول البحث: 2024/12/23م

الملخص

هدفت الدراسة الكشف عن أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الهدر التنظيمي في إدارة أملاك الدولة في الكويت. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارة أملاك الدولة، أما العينة فتكونت من 45 فرداً، واستخدمت الاستبانة الالكترونية لجمع البيانات.

بعد إجراء عملية التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى أن مستوى إدارة الأصول غير الملموسة كان بدرجة متوسطة، وأن مستوى الهدر التنظيمي كان بدرجة متوسطة، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الهدر التنظيمي بأبعاده (الآثار الاقتصادية، الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية) في إدارة أملاك الدولة في الكويت، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاقتصادية في إدارة أملاك الدولة في الكويت، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار النفسية في إدارة أملاك الدولة في الكويت، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاجتماعية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

أوصت الدراسة بضرورة العمل على تضمين ثقافة إدارة الأصول غير الملموسة إضافة لنظام الجودة بما يحقق الأهداف المنشودة في إدارة أملاك الدولة في دولة الكويت.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأصول غير الملموسة، الهدر التنظيمي، إدارة أملاك الدولة، الكويت.

* باحث.

The Impact of Intangible Asset Management on Organizational Waste in the State Property Management in Kuwait

Abstract

The study aimed to reveal the impact of intangible asset management on organizational waste in the State Property Management in Kuwait. The descriptive analytical approach was used, and the study population consisted of all employees in state property management. The sample consisted of 45 individuals, and an electronic questionnaire was used to collect data.

After conducting a statistical analysis process, the study concluded that the level of management of intangible assets was to a moderate degree and that the level of organizational waste was to a moderate degree. There is also a statistically significant effect for the management of intangible assets in their dimensions (knowledge management, innovations management, information technology management, patent management) on organizational waste in its dimensions (economic effects, psychological effects, social effects) in the State Property Management in Kuwait. There is a statistically significant effect for managing intangible assets in its dimensions (knowledge management, innovations management, information technology management, patent management) on the economic effects in State Property Management. There is a statistically significant effect for managing intangible assets and their dimensions (knowledge management, innovations management, information technology management, patent management) on psychological effects in the State Property Management in Kuwait. There is a statistically significant effect for intangible assets management tangible dimensions (knowledge management, innovations management, information technology management, patent management) on social effects in the State Property Management of Kuwait.

The study recommended the necessity of working to include a culture of intangible asset management in addition to the quality system in order to achieve the objectives published in state property management.

Keywords: Intangible Asset Management, Organizational Waste, State Property Management, Kuwait.

مقدمة:

تواجه منظمات الأعمال تحديات كبيرة ومتزايدة بمرور الوقت، وتظهر هذه التحديات بشكل متجدد ومتعدد الأشكال، كما ظهر فيما واجهته القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم من تحديات في ظل جائحة كورونا، الأمر الذي جعل هذه المنظمات تعمل جاهدة لتطوير ذاتها، واستخدام كل ما تمتلكه من أصول بشكل فعال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وصولاً لتحقيق الميزة التنافسية في القطاع الذي تعمل فيه، وهذا يتطلب من المنظمات أن تعمل على تحسين أساليبها الإدارية والإجراءات الخاصة بالعمل، والعمل على تهيئة نفسها تقنياً وتنظيمياً في النواحي الإدارية ومن ناحية مواردها البشرية.

ومن هنا فإن منظمات الأعمال تسعى وعلى اختلاف أنواعها لإدارة أصولها غير الملموسة التي ترغب من خلالها لتحقيق أهدافها (محمد، 2018، 82)، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال توجه المنظمات بنحو متزايد للاستثمار في برامج التدريب وتنمية الكوادر البشرية، وبرامج البحوث والتطوير، ودعم العلاقات التفاعلية مع العملاء، وتطوير القيم والهياكل التنظيمية، حيث إن هذه الزيادة في الاستثمارات أدت إلى زيادة قيمة الأصول غير الملموسة وأصبحت منافساً قوياً للأصول الملموسة (يوسف، 2019، 12).

لقد بيّن عبد اللطيف (2019، 290) ان للأصول غير الملموسة أهمية كبيرة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وعليه كان لزاماً أن يتم قياس التجديد في المفاهيم والرؤية وكل الممارسات لصالح إدارة الأصول غير الملموسة والتعامل معها وتفضيلها أثناء اتخاذ القرارات الاستراتيجية المختلفة عند مقارنتها بالأصول غير الملموسة.

تؤدي القرارات الاستراتيجية دوراً كبيراً في تحقيق أهداف المنظمة وتتم من خلال اختيار أفضل البدائل المتاحة من وجهة ونظر الإدارة، ليتم العمل بموجبها، باستخدام طرق وأساليب فنية تسهّل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي (علي، 2021).

يعتبر الهدر التنظيمي من القضايا الشائكة، حيث شكل قوة سلبية معاكسة لكفاءة عمل المنظمات وما يبذل من جهود لتطويرها، وهو نتاج ضعف نتائج العملية الإدارية والمتمثلة في عجز المنظمات لتحقيق التحسين المستمر والتطوير في عملياتها الإدارية (بو حجي، 2023).

تعتبر وزارة المالية في دولة الكويت أحد الأجهزة الإدارية التي تقوم بالإدارة العامة التنفيذية لشؤون المالية العامة في دولة الكويت، حيث تمارس عدداً من المهام ومنها؛ الإشراف على أملاك الدولة العامة والخاصة، وكذلك الإشراف على الخزانة العامة، والإشراف على مجالات التعاون

الاقتصادي الدولي والاستثمارات النقدية، وكذلك الإشراف على نظم التخزين والشراء العام، وتعمل على إعداد موازنة الدولة، وحسابات الدولة الختامية، والعمل على متابعتها، والإشراف على إيرادات الدولة بما في ذلك الضرائب والطوابع المالية (المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 ورقم 105 لسنة 1980) (https://www.mof.gov.kw,2024/).

مشكلة الدراسة:

تسعى المنظمات على اختلاف أنواعها ومنها الوزارات إلى أداء دور ريادي وموجه لعمليات التطوير والتغيير فيها، وذلك من خلال تحديد حجم الأصول غير الملموسة لديها وإدارتها، بما يمكّنها من القيام بدورها الريادي وتحقيق أهدافها التي تسعى إليها وبما يؤدي لاتخاذ قرارات استراتيجية مناسبة والتقليل ما أمكن من حجم الهدر التنظيمي فيها، بما يمكن من تقديم خدمات ذات جودة عالية، من خلال تقليل التكلفة وتجنب الأخطاء في العمل وأداء المهام بشكل سليم، وبالرغم من ذلك فإن الباحث وجد نقصاً في الدراسات التي تناولت إدارة الأصول غير الملموسة وعلاقتها بالهدر التنظيمي في وزارة المالية في دولة الكويت وهذا ما برر إجراء الدراسة.

كما تبرز مشكلة الدراسة فيما تواجهه إدارة أملاك الدولة في دولة الكويت من هدر لأصولها غير الملموسة من خلال التعدي على المال العام عند عملية تأجير بعض أملاك الدولة كالشاليهات مما يقلل من حجم الإيرادات منها ويجعل منها عبئاً على الدولة. وبشكل أكثر تحديداً تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1.ما أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الهدر التنظيمي في إدارة أملاك الدولة في الكويت؟

2.ما مستوى الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة (إدارة الأصول غير الملموسة، الهدر التنظيمي) في إدارة أملاك الدولة في الكويت؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

أولاً: الأهمية النظرية للدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها التي تتعلق بإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها وكذلك عن الهدر التنظيمي في إدارة أملاك الدولة في الكويت وهي الدراسة الأولى في حدود علم الباحث مما يشكل إضافة جديدة للمكتبة العربية.

ثانياً: الأهمية العملية للدراسة:

تبرز الأهمية العملية للدراسة من حيث إنه من المؤمل أن يستفيد من الدراسة الفئات التالية:

1.الباحثون من خلال جعل الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.

2.المهتمون بإدارة الأصول غير الملموسة في المنظمات للتعرف على أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الهدر التنظيمي في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1.بيان مستوى الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة (إدارة الأصول غير الملموسة، الهدر التنظيمي) في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

2.بيان أثر إدارة الأصول غير الملموسة على الهدر التنظيمي في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

أنموذج الدراسة:

يوضح الشكل (1) أنموذج الدراسة والمتضمن المتغير المستقل (إدارة الأصول غير الملموسة) والمتغير التابع (الهدر التنظيمي) وابعادهما:

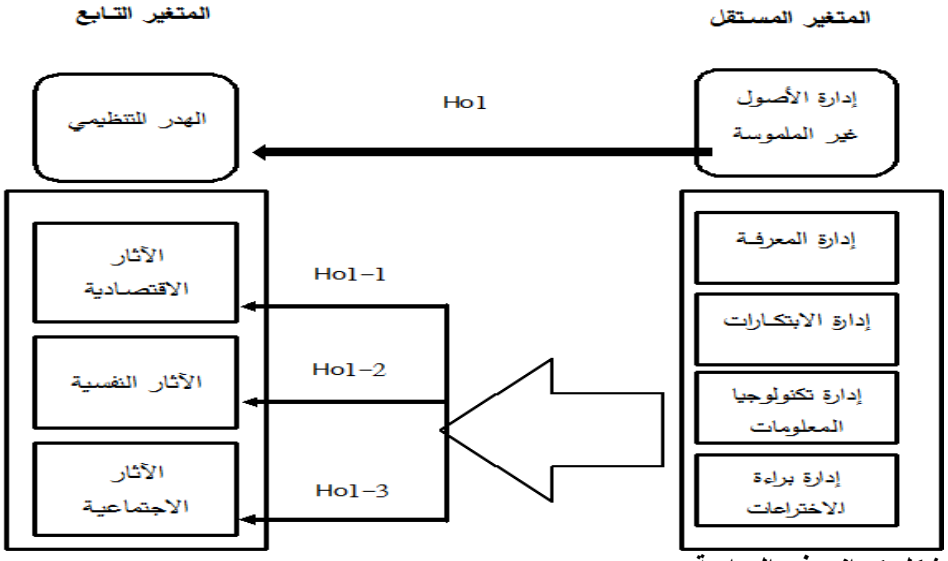

شكل 1: إنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء المراجع والدراسات السابقة.

فرضيات الدراسة:

تأتي الدراسة لاختيار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الهدر التنظيمي بأبعاده مجتمعة (الآثار الاقتصادية، الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية) في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاقتصادية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار النفسية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاجتماعية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في العام (2024).

الحدود الموضوعية: أثر إدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الهدر التنظيمي بأبعاده (الآثار الاقتصادية، الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية) في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

الإطار النظري

إدارة الأصول غير الملموسة

يعد موضوع إدارة الأصول غير الملموسة أحد الموضوعات الهامة حيث تقوم هذه الأصول على أصول المعرفة والتكنولوجيا، وما يرتبط بذلك من موارد لتعظيم الثروة والقيمة في المنظمات

وخارجها، كما أن هذه الأصول تمكن منظمات الأعمال من تحقيق أهدافها المنشودة ورسالتها في المجتمع. وتعرف الأصول غير الملموسة على أنها: جوانب معرفية توجد في منظمات الأعمال بما يؤدي لتحقيق الميزة التنافسية أو أنها مجموع مقدرات العاملين في منظمات الأعمال لتلبية احتياجات المستفيدين (محمد، 2018، 85). كما عرفت على أنها: "مقدرات العاملين وأساليب العمل والعلاقات مع أصحاب المصلحة" (بو حجي، 2023، 12).

وعرفت بأنها: "الأصول التي ليس لها وجود مادي وتحقق منافع المنشأة، ويحتفظ بها للاستخدام في الإنتاج أو لتوفير السلع والخدمات أو للتأجير للغير أو للأغراض الإدارية، وقد حدد المعيار شروطاً للاعتراف بالأصل غير الملموس وهي أن يتفق مع ما ورد في التعريف وأن تتحقق من خلاله المنافع كما يمكن قياس التكلفة بدقة (حماد، 2022، 320).

ويعرفها الباحث على أنها: الأصول غير المادية التي تتضمن المنافع أو القيمة المستقبلية.

أهمية الأصول غير الملموسة:

أما أهمية الأصول غير الملموسة فقد أشار عبد اللطيف (2019، 292) إلى أن أهميتها تبرز من خلال منحها منظمات الأعمال قدرات وكفايات محورية تساعد في استمراريتها ونجاحها، وكذلك عمل خيارات استراتيجية تستند إلى هذه الأصول، كما أن تحديدها بشكل مناسب يساعد منظمات الأعمال على معرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف للحد منها.

أبعاد إدارة الأصول غير الملموسة:

بين عبد العزيز (2021، 70) أن ابعاد إدارة الأصول غير الملموسة تتمثل في:

.1إدارة المعرفة: وذلك من خلال التخطيط والتنظيم والرقابة والتنسيق والتوليف لمعرفة الأصول التي ترتبط برأس المال الفكري، والقدرات والإمكانات والعمليات بحيث تحقق ميزة تنافسية.

.2إدارة الابتكارات: وذلك من خلال حماية الحقوق المبتكرة للأفراد في منظمات الأعمال.

.3إدارة براءات الاختراع: وذلك من خلال منح حق حصري للأفراد على اختراعاتهم بصفة عامة.

.4إدارة تكنولوجيا المعلومات: وذلك من خلال السماح للأفراد بالحصول على المعلومات بكافة أشكالها ومعالجتها وتسجيلها وترتيبها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها.

الهدر التنظيمي:

الهدر التنظيمي: يُقصد به تلك الجهود الفكرية والمادية والتنظيمية المبذولة التي تحول دون تحقيق الأهداف الموضوعة لها بصورة كاملة من الناحيتين: الكمية والكيفية. كما تم تعريفه بأنه:

الانخفاض في كفاءة العمل، بما لا يمكنه من أن يحقق الأهداف المنشودة من الناحية الكمية والناحية المعنوية (الحربي، 2015، 23).

توجد حلول عدة يمكن من خلالها القضاء على عملية الهدر، ويتمثل ذلك بالقضاء على الأسباب الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الهدر وكذلك علاج هذه الأسباب، أما الأمر الآخر فهو ضرورة الارتقاء بكفاءة العملية الإدارية وزيادة الفاعلية لها (بن طريف، 2021، 43).

يرى الباحث أن مشكلة الهدر التنظيمي تعد من المشكلات والقضايا الهامة والملحة التي لا بد أن تكون على جدول أي نظام حيث لا بد من بحث الأسباب التي تؤدي لحدوث الهدر، والبحث عن البدائل التي تقلل من الهدر التنظيمي.

إدارة أملاك الدولة في دولة الكويت:

تتبع إدارة أملاك الدولة في دولة الكويت لوزارة المالية، وتعمل هذه الإدارة على دعم سياسة الاستثمار المنتج والورش الكبرى للدولة، ودعم سياسة عمرانية عقلانية بهدف الاستفادة من الاستثمارات وزيادة الإيرادات (جريدة القبس الكويتية، 2023).

وتمارس إدارة أملاك الدولة في دولة الكويت العديد من المهام والاختصاصات وهي (www.mof.gov.kw):

1- العمل على مراقبة القسايم والأسواق وتلحق بها العديد من الأقسام كقسم الأسواق والجمعيات وقسم القسايم.

2- مراقبة الشاليهات، وتلحق بها العديد من الأقسام كقسم الشاليهات وقسم متابعة ومراقبة الشاليهات.

3- مراقبة المشاريع التنموية ويلحق بها قسم المشاريع التنموية وقسم متابعتها.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة الشعار (2023) بعنوان: "فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة و أثرها على نظم اتخاد القرارات الاستر اتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدو ائية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاد القرارات الاستراتيجية في المنظمات في ضوء الدور المعدل للهدر التنظيمي بالتطبيق على شركات

الادوية الأردنية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركات الأدوية الأردنية، أما العينة فتكونت من (226) فرداً واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر لإدارة الأصول غير الملموسة في الهدر التنظيمي، وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث عن العوامل التي تزيد من فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة.

دراسة بدران (2023) بعنوان: "أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

التي هدفت الكشف عن أثر الأصول غير الملموسة في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، أما العينة فتكونت من (9) شركات، وتم الاعتماد على الشركات المالية في الفترة (2011-2020)، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر دال إحصائيًا للأصول غير الملموسة في الأداء المالي في الشركات الصناعية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول إدارة الأصول غير الملموسة.

دراسة عبد العزيز (2021) بعنوان: "إدارة الأصول غير الملموسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة سوهاج: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور إدارة الأصول غير الملموسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في جامعة سوهاج في مصر، من خلال الأبعاد والأصول غير الملموسة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة براءة الاختراع، إدارة حقوق التأليف والنشر، إدارة تكنولوجيا المعلومات) وأبعاد الميزة التنافسية (الكلفة، الجودة، الإبداع، سرعة الاستجابة، المرونة)، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها على (317) عضو هيئة تدريس في جامعة سوهاج، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن توظيف إدارة الأصول غير الملموسة في الجامعة كانت بدرجة متوسطة، وكذلك عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين إدارة الأصول غير الملموسة وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعة تعزى لمتغير الجنس وسنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء الجامعة مزيداً من التركيز حول إدارة الأصول غير الملموسة.

دراسة بن طريف (2021) بعنوان: "درجة تطبيق الإدارة المدرسية لمنهجية كايزن للحد من الهدر التنظيمي من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية في الأردن".

هدفت الدراسة الكشف عن درجة تطبيق الإدارة المدرسية لمنهجية كايزن للحد من الهدر التنظيمي في المدار الثانوية في الأردن. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق الإدارة المدرسية لمنهجية كايزن للحد من الهدر التنظيمي كانت بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا في درجة التطبيق للحد من الهدر التنظيمي تعزى للجنس والمؤهل العلمي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريب المديرين على الأساليب القيادية الحديثة في العمل.

دراسة الفيومي (2020) بعنوان: "أثر الأصول غير الملموسة في تحقيق الميزة التنافسية في ظل تبني معايير إدارة الجودة الشاملة، دراسة مقارنة على عينة من الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة".

هدفت الدراسة الكشف عن أثر الأصول غير الملموسة في تحقيق الميزة التنافسية في ظل تبني معايير إدارة الجودة الشاملة في عدد من الجامعات الرسمية والخاصة، ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على (310) قادة إداريين وأكاديميين في الجامعات الرسمية والخاصة في الأردن، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائيًا للأصول غير الملموسة بمكوناتها على معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، وكذلك وجود أثر دال إحصائيًا للأصول غير الملموسة في تحقيق الميزة التنافسية وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول فاعلية الأصول غير الملموسة مع ربطها بمتغيرات أخرى.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Zadorozhnyi and Yasyshena (2023) بعنوان:

Intangible Assets as an Accounting and Management Object

الأصول غير الملموسة باعتبارها إحدى عناصر الإدارة والمحاسبة

هدفت الدراسة إلى بيان وجهات نظر الاقتصاديين في الأصول غير الملموسة ودورها في إدارة النظام في المؤسسة، ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال عينة تكونت من (100) فردٍ، وبعد إجراء المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى اعتبار الأصول غير الملموسة أصولاً طويلة الأجل وقابلة للتجديد، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول الأصول غير الملموسة مع ربطها بمتغيرات أخرى.

دراسة Nunes-Silva et al. (2019) بعنوان:

Generation of Intangible Assets in Higher Education

" توليد الأصول غير الملموسة في مؤسسات التعليم العالي"

هدفت الدراسة التحقق من مدى الارتباط بين رأس المال الفكري ورأس المال البشري في برامج الدراسات العليا في البرازيل. ثم استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الإنتاج الأكاديمي لعدد من الأساتذة في برامج الدراسات العليا، من خلال عينة تكونت من (110) من أساتذة الجامعات البرازيلية. توصلت الدراسة إلى أن تشجيع وإدارة الأصول غير الملموسة في مؤسسات التعليم العالي يعد جزءاً من الخطة الاستراتيجية للجامعات، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من إدارة الأصول غير الملموسة في تطوير خطط الجامعة.

دراسة Petrova Galabova (2020) بعنوان:

Recognition and Management of Intangibles by Bulgarian Entrepreneurial Firms

" الإدراك للأصول غير الملموسة وإدارتها من قبل شركات ريادية بلغارية"

كان الهدف من الدراسة الكشف عن كيفية تحديد الأصول غير الملموسة من قبل موظفين إداريين في شركات مقاولات بلغارية، تم استخدام منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من ثلاث شركات بلغارية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد توصلت الدراسة لتقديم أدلة حول إدارة الأصول غير الملموسة في هذه الشركات وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول إدارة الأصول غير الملموسة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عملية تحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية في دولة الكويت البالغ عددهم (90) فرداً حسب إحصائيّات وزارة المالية في دولة الكويت 2023. اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وبعد توزيع الاستبانة على العاملين تم استرجاع (45) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

أداة الدراسة:

لجأ الباحث إلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تطوير استبانة الدراسة بناء على متغيرات الدراسة بالإضافة إلى الرجوع للدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة بحيث تعكس فرضيات الدراسة وتحقق أهدافها وتقيس متغيراتها.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، من خلال احتساب قيمة معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha Coefficient) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائيًا إذا كانت قيمته أكبر من (0.70)، وكلما اقتربت القيمة من (1) واحد دلّ ذلك على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة وكما هو مبين في الجدول (1).

جدول 1 *قيم معامل الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha) لفقرات أداة الدراسة*

المجال	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
إدارة المعرفة	5	0.787
إدارة الابتكارات	5	0.779
إدارة براءة الاختراع	5	0.797
إدارة تكنولوجيا المعلومات	5	0.864
الآثار الاقتصادية	5	0.821
الآثار النفسية	5	0.778
الآثار الاجتماعية	5	0.856

بناءً إلى المعلومات الواردة في الجدول (1) يلاحظ أن نتيجة كرونباخ الفا التي تراوحت بين (0.778-0.864)، لذا يمكن وصف أداة الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية:

لاختيار مدى ملاءمة بيانات الدراسة لتحليل الاختبارات المعلمية والانحدار الخطي المتعدد، تم استخدام الارتباط الخطي المتعدد، واختبار التوزيع الطبيعي وذلك على النحو التالي:

- **اختبار الارتباط الخطي المتعدد:** تم احتساب معامل تضخم التباين للتأكيد من خلو العينة من مشكلة الارتباط المتعدد (Variance Inflation Factor-VIF) عن أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين أبعاده، وظهرت النتائج كما في الجدول (2).

جدول 2 *نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة*

البعد	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
إدارة المعرفة	2.685	0.372
إدارة الابتكارات	3.644	0.274
إدارة براءة الاختراع	3.118	0.321
إدارة تكنولوجيا المعلومات	3.100	010.3

يبين الجدول (2) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد (1) وأقل من العدد (10)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين أبعاد متغير الدراسة المستقل. كما يتضح أن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance)، هي أكبر من (0.1) ويعد هذا مؤشرا على عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغير المستقل.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** إن الوسائل الأقرب ملائمة لتحديد العلاقات بين المتغيرات وسائل الإحصاء البارامتري (المعلمي) Statistics Parametric وعليه تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع ضمن التوزيع الطبيعي، حيث تم استخراج قيم معامل الالتواء Skewness، حيث إن قيم معامل الالتواء إذا كانت أقل من (1) فهذا يعني أن البيانات موزعة بشكل طبيعي وكما هو مبين في الجدول (3).

الجدول 3 *التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على معامل الالتواء (Skewness)*

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
إدارة الأصول غير الملموسة	3.57	0.668	0.187
الهدر التنظيمي	3.60	0.805	0.802

بناءً على معلومات الاختبار والمشار إليها في الجدول. (3) وتبين أن توزيع البيانات كانت طبيعياً، حيث بلغت قيمة معامل الالتواء لجميع مجالات الدراسة قيمًا أقل من (1).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- **الوسط الحسابي** (Mean)**:** لتحديد متوسط إجابات أفراد العينة على الفقرات الخاصة بمتغير معين.
- **الانحراف المعياري** Standard Deviation: ويظهر مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.
- **الأهمية النسبية** Relative Importance: حيث تم تحديد الأهمية النسبية لفقرات الاستبانة ضمن ثلاثة مستويات، وذلك طبقا للصيغة التالية:

الأهمية النسبية = (الحد الأعلى للبديل -الحد الأدنى للبديل) عدد المستويات (5-1)/3 = 1.33

وبذلك تكون الأهمية النسبية كالاتي:

- أهمية نسبية منخفضة إذا بلغ المتوسط الحسابي من 1–اقل من 2.34
- أهمية نسبية متوسطة إذا بلغ المتوسط الحسابي من 2.34–اقل من 3.67
- أهمية نسبية مرتفعة إذا بلغ المتوسط الحسابي من 3.67–5

- **معامل الثبات** Cronbach Alpha: للتعرف على مدى ثبات مقاييس الدراسة.
- **معامل تضخم التباين** Variance Inflation Factor (VIF) **والتباين المسموح به** Tolerance**:** للتأكيد من خلو العينة من مشكلة الارتباط المتعدد لأبعاد المتغير المستقل.
- **معامل الالتواء** Sekwence**:** لاختبار التوزيع الطبيعي للعينة.
- **معامل الانحدار الخطي المتعدد** Multiple Linear Regression: للتحقق من أثر أبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع.
- **معامل الانحدار الخطي البسيط** Simple Linear Regression: لاختبار الفرضيات

وصف نتائج الدراسة:

اولا: إدارة الأصول غير الملموسة:

تبين الجداول التالية الانحراف المعياري والوسط الحسابي والترتيب لإجابات المبحوثين نحو إدارة الأصول غير الملموسة، وتم قياسه اعتماداً على (20) فقرة موزعة بواقع (5) فقرات لكل بعد وكما يلي:

إدارة المعرفة:

الجدول 4 *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات الأفراد عينة الدراسة نحو إدارة المعرفة*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تولي إدارة أملاك الدولة اهتماماً بنشاطات البحوث العلمية.	4.01	1.01	1	مرتفعة
2	تشجع إدارة أملاك الدولة العاملين على حضور الندوات وورش العمل الخاصة بالاستثمار.	3.51	1.05	3	متوسطة
3	تهتم إدارة أملاك الدولة بتنظيم المعرفة لديها.	3.57	1.04	2	متوسطة
4	توجد قاعدة بيانات في إدارة وأملاك الدولة يتم اللجوء إليها عند الحاجة.	3.49	1.09	4	متوسطة
5	تقوم إدارة أملاك الدولة بتوظيف المعرفة في مشاريعها الاستثمارية المتعددة.	3.48	1.08	5	متوسطة
المؤشر الكلي		3.61	1.05		متوسطة

يلاحظ في الجدول (4) أن هذا المجال حقق وسطاً حسابياً (3.61) من مساحة المقياس الكلي، وهو ما يشير إلى أن مستوى إدارة المعرفة قد جاء ضمن المستوى المتوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. لقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم (1) التي نصّت على "تولي إدارة أملاك الدولة اهتماماً بنشاطات البحوث العلمية" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (4.01) وبدرجة مرتفعة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.01)، ومن ناحية أخرى تحصلت الفقرة رقم (5) التي تنص على "تقوم إدارة أملاك الدولة بتوظيف المعرفة في مشاريعها الاستثمارية المتعددة" على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (3.48) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.08) وهذا يدل على أن إدارة أملاك الدولة عليها أن تولي اهتماماً أكبر بإدارة المعرفة خاصة فيما يتعلق بتوفير قاعدة بيانات للحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

إدارة الابتكارات:

الجدول 5 *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو إدارة الابتكارات.*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
6	تعمل إدارة أملاك الدولة على نشر ثقافة الابتكار في المجتمع.	3.60	1.09	3	متوسطة
7	تعزز إدارة أملاك الدولة ثقافة الابتكار لدى العاملين فيها.	3.58	1.18	5	متوسطة
8	تدعم إدارة أملاك الدولة المشروعات الاستثمارية الريادية.	3.61	1.08	2	متوسطة
9	تحاول إدارة أملاك الدولة البحث عن أفكار ابتكارية لتحسين مستوى الاستثمار لديها.	3.88	1.09	1	مرتفعة
10	تدرك إدارة أملاك الدولة مدى أهمية المشاريع الاستثمارية في تحسين النمو الاقتصادي في الدولة.	3.59	1.09	4	متوسطة
المؤشر الكلي		3.65	1.11		متوسطة

يلاحظ أن هذا المجال حقق وسطاً حسابياً (3.65) من المساحة للمقياس الكلي، وهو ما يبيّن أن مستوى إدارة الابتكارات قد جاء ضمن المستوى المتوسط وذلك من وجهة النظر لأفراد العينة. لقد تبين من النتائج في جدول (5) أن الفقرة رقم (9) التي نصّت على " تحاول إدارة أملاك الدولة البحث عن أفكار ابتكارية لتحسين مستوى الاستثمار لديها " قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.88) وبدرجة مرتفعة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.09)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (7) التي تنص على " تعزز إدارة أملاك الدولة ثقافة الابتكار لدى العاملين فيها " على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (3.58) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.18) وهذا يعني أن إدارة أملاك الدولة لا بد لها من أن تعزز ثقافة الابتكار لدى العاملين بما يمكن من تسجيل براءة اختراع في إدارة أملاك الدولة.

إدارة تكنولوجيا المعلومات:

الجدول 6 *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو إدارة تكنولوجيا المعلومات*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
11	تحاول إدارة أملاك الدولة الاستفادة من التكنولوجيا في إدارة عملياتها المختلفة.	3.48	1.13	1	متوسطة
12	يتم تحديث البرامج الخاصة بإدارة أملاك الدولة لتحسين المخرجات.	3.36	1.09	5	متوسطة
13	يتم حفظ البيانات على أجهزة تكنولوجية حديثه في إدارة أملاك الدولة.	3.45	1.11	3	متوسطة
14	تتوفر لدى العاملين في إدارة أملاك الدولة الخبرة في التعامل مع التكنولوجيا.	3.47	1.18	2	متوسطة
15	توجد أجهزة تكنولوجية إضافية لحفظ المعلومات الخاصة بإدارة أملاك الدولة.	3.37	1.11	4	متوسطة
المؤشر الكلي		3.43	1.12		متوسطة

يلاحظ من الجدول (6) أن هذا المجال حقق وسطاً حسابياً (3.43) من مساحة المقياس الكلي وهو ما يشير إلى أن مستوى إدارة تكنولوجيا المعلومات قد جاء ضمن المستوى المتوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. لقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم (11) التي نصّت على " تحاول إدارة أملاك الدولة الاستفادة من التكنولوجيا في إدارة عملياتها المختلفة " قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.48) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.13)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (12) التي تنص على " يتم تحديث البرامج الخاصة بإدارة أملاك الدولة لتحسين المخرجات "على أقل المتوسطات الحسابية والذي بلغ (3.36) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.09)، وهذا يدل على أن إدارة أملاك الدولة لا بد لها أنْ تولي اهتماماً أكبر بإدارة تكنولوجيا المعلومات وذلك للاستفادة منها في عمليات إدارة أملاك الدولة.

إدارة براءة الاختراع

الجدول 7 *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو إدارة براءة الاختراع*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
16	تشجيع إدارة أملاك الدولة على الإبداع في عمليات الاستثمار المتنوعة.	3.61	1.14	3	متوسطة
17	تعمل إدارة أملاك الدولة على تعزيز المشاريع الاستثمارية الريادية.	3.51	1.09	5	متوسطة
18	تقوم إدارة أملاك الدولة بمتابعة مدى إمكانية الاستفادة من المشاريع الاستثمارية في الحصول على عوائد مالية مناسبة.	3.90	0.91	1	مرتفعة
19	تعمل إدارة أملاك الدولة على تطوير رؤيتها المستقبلية في عمليات الاستثمار المختلفة.	3.90	1.02	2	مرتفعة
20	تقوم إدارة أملاك الدولة بالبحث على حلول لما يواجهها من مشكلات أثناء عملية الاستثمار.	3.52	1.07	4	متوسطة
المؤشر الكلي		3.69	1.05		مرتفعة

يتبين من الجدول السابق أن بعد إدارة براءة الاختراع حقق وسطاً حسابياً (3.69) من مساحة المقياس الكلي، وهو ما يظهر أن مستوى إدارة براءة الاختراع قد جاء ضمن المستوى المرتفع وذلك من وجهة نظر الأفراد للعينة. لقد تبين من نتائج جدول (7) إلى أن الفقرة رقم (18) التي تنص على "تقوم إدارة أملاك الدولة بمتابعة مدى إمكانية الاستفادة من المشاريع الاستثمارية في الحصول على عوائد مالية مناسبة" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.90) وبدرجة مرتفعة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.91)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (17) التي تنص على "تعمل إدارة أملاك الدولة على تعزيز المشاريع الاستثمارية الريادية" على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (3.51) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.09) وتشير هذه النتائج إلى أن إدارة أملاك الدولة لا بد لها من توفير مزيد من الدعم بما يمكن من إجراء البحوث العلمية. تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبد العزيز (2021) التي توصلت إلى أن توظيف إدارة الأصول غير الملموسة في الجامعة كانت بدرجة متوسطة، وتختلف مع نتيجة دراسة الفيومي (2020) التي توصلت إلى وجود أثر دال إحصائيًا للأصول غير الملموسة بمكوناتها على معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات.

الهدر التنظيمي:

الآثار الاقتصادية:

الجدول 8/ *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الاقتصادية*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تساهم قلة العوائد من الاستثمار في إدارة أملاك الدولة في عدم رفع مستوى النمو الاقتصادي في الدولة.	3.60	0.99	3	متوسطة
2	توصف الأرباح التي يتم الحصول عليها من استثمار أملاك الدولة بأنها دون المتوقع.	3.73	1.05	2	مرتفعة
3	يوجد عدم متابعة من قبل العاملين لتحصيل الأموال من الاستثمارات أملاك الدولة باستمرار.	3.86	1.14	1	مرتفعة
4	تعد العوائد المالية التي يتم الحصول عليها من الاستثمارات قليلة بالنسبة للمواقع الاستثمارية لأملاك الدولة.	3.46	1.16	5	متوسطة
5	تنعدم الرؤية الحقيقية لاستثمار أملاك الدولة بصورة مناسبة.	3.48	1.14	4	متوسطة
المؤشر الكلي		3.63	1.10		متوسطة

يلاحظ من الجدول (8) أن هذا المجال حقق وسطاً حسابياً (3.63) من مساحة المقياس الكلي، وهو ما يشير إلى أن مستوى الاثار الاقتصادية قد جاء ضمن المستوى المتوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. لقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم (3) التي نصّت على "يوجد عدم متابعة من قبل العاملين لتحصيل الأموال من الاستثمارات أملاك الدولة باستمرار" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.86) وبدرجة مرتفعة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.14)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (4) التي تنص على "تعد العوائد المالية التي يتم الحصول عليها من الاستثمارات قليلة بالنسبة للمواقع الاستثمارية لأملاك الدولة" على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (3.46) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.16)، وهذا يعني أن مستوى الآثار الاقتصادية كان ضمن المستوى

المتوسط وهذا يتطلب من إدارة أملاك الدولة البحث عن العوامل التي تزيد من العوائد المالية التي يمكن الحصول عليها من خلال الاستثمارات في مواقع الدولة الاستثمارية.

الآثار النفسية:

الجدول 9 *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار النفسية*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
6	تزداد الضغوط على العاملين بسبب قلة العوائد المالية من الاستثمار في أملاك الدولة.	3.70	1.05	2	مرتفعة
7	يوجد انخفاض في كفاءة العاملين مما يؤثر على فاعلية استثمار أملاك الدولة.	3.60	1.09	3	متوسطة
8	تؤدي قلة العوائد المالية من الاستثمار في أملاك الدولة إلى انخفاض في الروح المعنوية للعاملين.	3.56	1.18	5	متوسطة
9	تسود حالة من القلق والتوتر لدى العاملين بسبب انخفاض عوائد الاستثمار في أملاك الدولة.	3.72	0.92	1	مرتفعة
10	يعمل بعض العاملين على توجيه اللوم للآخرين بسبب انخفاض العوائد المالية من الاستثمار في أملاك الدولة.	3.58	1.03	4	متوسطة
المؤشر الكلي		3.63	1.06		متوسطة

يلاحظ من الجدول (9) أن هذا المجال حقق وسطاً حسابياً (3.63) من مساحة المقياس الكلي، وهو ما يشير إلى أن مستوى الآثار النفسية قد جاء ضمن المستوى المتوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. لقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم (9) التي نصّت على "تسود حالة من القلق والتوتر لدى العاملين بسبب انخفاض عوائد الاستثمار في أملاك الدولة" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.72) وبدرجة مرتفعة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.92)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (8) التي تنص على "تؤدي قلة العوائد المالية من الاستثمار في أملاك الدولة في انخفاض الروح المعنوية للعاملين" على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (3.56) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.18)، وهذا يعني أن إدارة أملاك الدولة لا بد لها من البحث عن العوامل التي يمكن من خلالها تقليل التوتر والقلق لدى العاملين من خلال زيادة الاستثمار في أملاك الدولة بطريقة مناسبة .

الآثار الاجتماعية:

الجدول 10 *المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية*

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
11	تشيع المحسوبية في إدارة أملاك الدولة مما يؤثر على عمليات استثمار هذه الأملاك.	3.58	1.07	3	متوسطة
12	يؤدي عدم التزام العاملين في إدارة أملاك الدولة بالمعايير الخاصة بالاستثمار إلى شيوع الفساد في المجتمع.	3.67	1.04	2	مرتفعة
13	يقوم بعض العاملين بالمحاباة لبعض المستثمرين للحصول على فوائد إضافية.	3.52	1.12	5	متوسطة
14	يتلقى بعض العاملين مكافآت غير قانونية لتيسير بعض عمليات الاستثمار لأملاك الدولة.	3.68	0.88	1	مرتفعة
15	يقوم بعض العاملين بتنفيذ بعض عمليات استثمار أملاك الدولة دون الاستناد إلى معلومات حقيقية	3.57	1.01	4	متوسطة
المؤشر الكلي		3.63	1.06		مرتفعة

يلاحظ من الجدول (10) أن هذا المجال حقق وسطاً حسابياً (3.63) من مساحة المقياس الكلي، وهو ما يشير إلى أن مستوى الآثار الاجتماعية قد جاء ضمن المستوى المتوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. لقد تبين من النتائج أن الفقرة رقم (14) التي نصّت على "يتلقى بعض العاملين مكافآت غير قانونية لتيسير بعض عمليات الاستثمار لأملاك الدولة" قد احتلت الترتيب الأول بمتوسط حسابي مقداره (3.68) وبدرجة مرتفعة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (0.88)، ومن ناحية أخرى حصلت الفقرة رقم (13) التي تنص على "يقوم بعض العاملين بالمحاباة لبعض المستثمرين للحصول على فوائد إضافية" على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (3.52) وبدرجة متوسطة من الموافقة وبانحراف معياري مقداره (1.12)، وهذا يعني أن إدارة أملاك الدولة لا بد لها من البحث عن العوامل التي يمكن أن تسهم في الحد من تلقي العاملين لمكافآت غير قانونية وكذلك تعزيز المساءلة القانونية لهم مما يسهم في زيادة حجم الاستثمارات. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبد العزيز (2021) توصلت الدراسة إلى أن توظيف إدارة الأصول غير الملموسة في الجامعة كانت بدرجة متوسطة، وتختلف مع نتيجة دراسة بن طريف

(2021) التي توصلت إلى أن درجة تطبيق الإدارة المدرسية لمنهجية كايزن للحد من الهدر التنظيمي كانت بدرجة مرتفعة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الهدر التنظيمي بأبعاده مجتمعة (الآثار الاقتصادية، الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية) في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

جدول 11 *نتائج اختبار أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الهدر التنظيمي*

ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient					
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	Sig. F	Df	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta β	T	Sig. T
0.809	0.654	92.335	0.000	4	إدارة المعرفة	0.151	0.055	0.189	2.743	0.007
					إدارة الابتكار	0.162	0.067	0.194	2.409	0.017
					إدارة براءة الاختراع	0.274	0.069	0.295	3.962	0.000
					إدارة تكنولوجيا المعلومات	.8090	.0590	.6980	13.725	.0000

يشير الجدول (11) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية من خلال قيمة F والمساوية (92.335) ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (4)، وبلغ معامل الارتباط ($R=0.809$) مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين وتشير قيمة R^2 والمساوية (0.654) إلى أن إدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها قد فسرت ما نسبته (65.4%) من التباين في الهدر التنظيمي.

وبناء على ما ورد ترفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الهدر التنظيمي بأبعاده مجتمعة (الآثار الاقتصادية، الآثار النفسية، الآثار الاجتماعية) في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن إدارة أملاك الدولة لا بد لها من إدارة أصولها غير الملموسة بشكل جيد بما يمكنها من الاستفادة من الخبرة والمعلومات في تقليل الهدر التنظيمي يمكن لها من خلالها تطوير الاستثمارات التي يمكن أن تزيد من إيرادات الدولة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاقتصادية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

نتائج الاختبار الخطي البسيط لأثر إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار الاقتصادية:

جدول 12 *نتائج اختبار أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار الاقتصادية*

ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient						
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	Sig. F	DF	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta B	t	Sig. t
.6980	.4880	188.379	.0000	1	إدارة الأصول غير الملموسة	.8090	.0590	.6980	13.725	.0000

يشير الجدول (12) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار الاقتصادية من خلال قيمة f والمساوية (188.379)، ومعنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (1)، وبلغ معامل الارتباط (R=0.698) مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وتشير قيمة R^2 والمساوية (0.488) إلى أن إدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها تفسر ما نسبته (48.8%) من التباين في الآثار الاقتصادية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاقتصادية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن اهتمام إدارة أملاك الدولة بإدارة المعرفة وإدارة الابتكارات وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة براءة الاختراع تساهم بشكل كبير في الناحية الاقتصادية حيث يمكن للعاملين اكتساب المهارات اللازمة التي يمكن من خلالها زيادة الوعي بأهمية الاستثمارات في أملاك الدولة بما يعود بالفائدة والربحية والإيرادات المناسبة وتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار النفسية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

نتائج الاختبار الخطي البسيط لأثر إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار النفسية:

جدول 13 *نتائج اختبار أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار النفسية*

ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient						
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	Sig. f	DF	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta β	t	Sig. t
.6690	.4470	160.312	.0000	1	إدارة أملاك الدولة	.7750	.0610	.6690	12.66	.0000

يبيّن جدول (13) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة أملاك الدولة في الآثار النفسية من خلال قيمة F المساوية (160.312)، ومعنوية عند مستوى دلالة (Sig.=0.000)، وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (1). وبلغ معامل الارتباط (r=0.669) مما يشير إلى

وجود علاقة بين المتغيرين. وتشير قيمة R^2 المساوية (0.447) إلى أن إدارة أملاك الدولة بأبعادها فسرت ما نسبته (44.7%) من التباين في الآثار النفسية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار النفسية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن زيادة الوعي لدى العاملين في إدارة أملاك الدولة فيما يتعلق بالاستثمارات له أثر واضح في تقليل الضغوط التي قد يواجهها العاملون لسبب قلة الإيرادات الواردة من الاستثمارات.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاجتماعية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

نتائج الاختبار الخطي البسيط لأثر إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار الاجتماعية:

جدول 14 *نتائج اختبار أثر إدارة الأصول غير الملموسة في الآثار الاجتماعية*

ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA			جدول المعاملات Coefficient						
R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F	Sig. f	df	البيان	B	الخطأ المعياري	Beta β	t	Sig. t
.5660	.3210	93.497	.0000	1	إدارة أملاك الدولة	.6910	.0710	.5660	9.669	.0000

يظهر الجدول (14) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة أملاك الدولة في الآثار الاجتماعية من خلال قيمة f والمساوية (93.497)، ومعنوية عند مستوى دلالة (Sig.≤0.000)، وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (1). وبلغ معامل الارتباط (R=0.566) مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين. وتشير قيمة R^2 والمساوية (0.321) إلى أن إدارة أملاك الدولة فسرت ما نسبته (32.1%) من التباين في الآثار الاجتماعية.

وبناء على ما سبق ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها مجتمعة (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة براءة الاختراع) في الآثار الاجتماعية في إدارة أملاك الدولة في الكويت.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة لا يدركون بشكل كامل أهمية الحد من انتشار الواسطة والمحسوبية والمكافآت غير القانونية وأهمية الحفاظ على أموال واستثمارات الدولة مما ينعكس بشكل سلبي على الجوانب الاجتماعية في دولة الكويت.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1-ضرورة تضمين ثقافة إدارة الأصول غير الملموسة في نظام الجودة بما يحقق الأهداف المنشودة لإدارة أملاك الدولة، وذلك من خلال تعزيز الاتجاهات الإيجابية وتكريم العاملين الذين يحرصون على متابعة هذه الأصول.

2-صياغة أهداف إدارة الأصول غير الملموسة في إدارة أملاك الدولة، التي تعكس ثقافة إدارة هذه الأصول، عبر تحديد أهداف واضحة لهذه الأصول في استراتيجية وزارة المالية.

3-توفير بنية تحتية تدعم إدارة أفضل للأصول غير الملموسة وتعزز ميزتها التنافسية، من خلال وضع أنظمة تتضمن إجراءات واضحة ومحددة لذلك.

4-توظيف المعرفة في مشاريع إدارة أملاك الدولة الاستثمارية المتعددة لتعزيز فاعليتها، وذلك عن طريق مشاركة المعرفة الصريحة والضمنية بين العاملين في هذا القطاع.

5-تعزيز ثقافة الابتكار لدى العاملين في إدارة أملاك الدولة بما يسهم في تحسين مستوى الأداء، من خلال تشجيعهم على تقديم الأفكار الإبداعية وتمكينهم من تحويل هذه الأفكار إلى واقع ملموس.

6-تحديث البرامج الخاصة بإدارة أملاك الدولة لتحسين المخرجات وتعزيز المشاريع الاستثمارية الريادية، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

7-مكافحة الواسطة والمحسوبية وجميع أشكال الفساد في إدارة أملاك الدولة بما يسهم في زيادة إيرادات الدولة، ويمكن تحقيق ذلك بمراجعة أنظمة الرقابة على هذا القطاع بشكل يحد أو يمنع هذه السلوكيات.

المراجع العربية:

بدران، ليلى (2023). *أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرق الأوسط.

جريدة القبس الكويتية، (2023). *إدارة أملاك الدولة*. الكويت.

بو حجي، محمد (2023). *رؤية تحليلية لمفهوم التغيير من خلال تطبيقات (Kaizen) كايزن*. دار الكتاب الجامعي.

الحربي، عبد الرحمن (2015). *دور الإدارة المدرسية في الحد من الهدر التعليمي في مدارس التعليم الابتدائية ذات الفصول المضمومة بمنطقة القصيم من وجهة نظر المعلمين*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة أم القرى.

حماد، طار عبد العال (2022). *موسوعة المعايير المحاسبية*. جامعة عين شمس.

الشعار، حمزة (2023). فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية الأردنية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، *1* (1)، 1-24.

بن طريف، هبه (2021). *درجة تطبيق الإدارة المدرسية لمنهجية كايزن للحد من الهدر التنظيمي من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية في الأردن*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة عمان العربية.

عبد العزيز، عبد العاطي (2021). إدارة الأصول غير الملموسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بجامعة سوهاج: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية*، *45*(3)، 15-139.

عبد اللطيف، محمد (2019). دور الجامعة في تعزيز مهارات المواطنة العالمية لطلابها في ضوء متطلبات سوق العمل، دراسة ميدانية بجامعة سوهاج. *المجلة التربوية*، *1* (62)، 247-361.

علي، محمد (2021) العوامل المؤثرة في صناعة القرارات الاستراتيجية في مواجهة فيروس كورونا وآثارها على الحد من تفشي الفيروس: دراسة حالة المملكة العربية السعودية. *دراسات*، *22*(1)، 255-308.

الفيومي، أحمد (2020). *أثر الأصول غير الملموسة في تحقيق الميزة التنافسية في ظل تبني معايير إدارة الجودة الشاملة، دراسة مقارنة على عينة من الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الشرق الأوسط.

محمد، ملاك (2018). *أثر نظام الاستحقاق المحاسبي على تقييم الأصول غير الملموسة لتعزيز الأداء التنظيمي لشركات القطاع الخاصة في مؤسسات القطاع العام: دراسة ميدانية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة أم درمان الإسلامية.

يوسف، خليل (2019). *رأس المال الفكري*. دار الكتاب.

المراجع الأجنبية:

Nunes – Silva, L., Malacarne, A., Macedo, R., & De-Bortoli, R. (2022). Generation of intangible assets in higher education institutions. *Scientometrics 1*(121), 957-975.

Petrova Galabova, L. (2020) Recognition and management of intangibles by Bulgarian entrepreneurial firms. *Journal of Intellectual Capital, 15*(3), 376-391.

Zadorozhnyi, Z., & Yasyshena, V. (2023). Intangible assets as an accounting and management object. *Marketing and Management of Innovations, 1*(1), 132-142.